مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية

اسم المقال: أثر جودة وكفاءة الأصول في أداء المصارف "دراسة تطبيقية على المصارف التقليدية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية"
اسم الكاتب: ابراهيم علي سليم، أ.م. غذوان علي علي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/9475
تاريخ الاسترداد: 2026/11/01 15:14 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية
المجلد 41- 2- 2025 :333- 351

Damascus university Journal for the economic and political sciences
Vol 41 - 2- 2025 : 333 - 351

أثر جودة وكفاءة الأصول في أداء المصارف

"دراسة تطبيقية على المصارف التقليدية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية"

ابراهيم علي سليم[1] غذوان علي علي[2]

1. طالب دكتوراه، جامعة دمشق كلية الاقتصاد، اختصاص إدارة المالية
ibrahim.salim@damascusuniversity.edu.sy
2. استاذ مساعد، في جامعة دمشق كلية الاقتصاد، اختصاص علوم الإدارة
gathwan.ali@damascusuniversity.edu.sy

الملخص

يعد تحقيق الربح الهدف الأساسي للمصرف، والذي يسعى لتحقيقه من خلال إدارة الأصول والخصوم في بيئة عمل مصرفية خطرة. ويمثل تخفيض مخاطر محفظة القروض والتسهيلات الائتمانية تحدياً كبيراً للعمل المصرفي، كونها أكبر أصول المصرف ومصدر إيراداته الرئيسي(**Morsman, 2003**)، فتخفيض نسبة القروض المتعثرة وغير العاملة يمثل جوهر كفاءة الأصول وجودتها، ومن هنا جاء هدف الدراسة الرئيسي المتمثل بمعرفة أثر جودة وكفاءة الأصول في أداء المصارف التقليدية الخاصة، حيث تضمنت عينة الدراسة خمسة مصارف تقليدية خاصة الأكثر نشاط وتداولاً في سوق دمشق للأوراق المالية، أذ اختبرت بياناتها المالية

– البيانات الجدولية المقطعية (**panel data**)، خلال الفترة 2016–2022، باستخدام نماذج إحصائية مناسبة مثل (: **Fixed& random Effects Model**).

أظهرت النتائج، أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لجودة الأصول في أداء المصارف مقاساً بالعائد على حقوق الملكية، وأثر ايجابي ذو دلالة إحصائية لكفاءة الأصول في أداء المصارف مقاساً بالعائد على حقوق الملكية، هناك أثر ايجابي ذو دلالة إحصائية لكفاءة الأصول وجودة الأصول في أداء المصارف مقاساً بالعائد على الأصول.

الكلمات المفتاحية: جودة الأصول، كفاءة الأصول، العائد، قروض متعثرة.

Impact of Quality and Efficiency of Assets on Banks' Performance "Applied Study on Traditional Private Banks Listed on the Damascus Securities Market"

Ibrahim Ali Salim[1], Ghazwan Ali Ali[2]

1. Master graduate of financial management-Faculty of economics-Damascus University **ibrahim.salim@damascusuniversity.edu.sy**
2. Ass prof. in Business Administration، Faculty of Economics Damascus University **gathwan.ali@damascusuniversity.edu.sy**

Received: 20/2/2023
Accepted: 24/4/2023

Copyright: Damascus University-Syria
The authors retain the copyright under a
CC BY- NC-SA

Abstract

Achieving profit represents the basic goal of the bank, which it seeks to achieve through managing assets and liabilities in a risky banking environment. Reducing the risks of the loan and credit facilitation portfolio represents a major challenge for banking operations, as it is the largest asset of the bank and its main source of revenue (Morsman, 2003). Therefore, reducing the percentage of non-performing loans represents the essence of asset efficiency and quality. Hence, the main objective of the study was to determine the impact of asset quality and efficiency on the performance of traditional private banks. The study sample included five most active traditional private banks in the Damascus Securities Exchange market. Their financial statements panel data were tested for the period 2016-2022 using appropriate statistical models such as Fixed & Random Effects Model.

The results showed that there is no statistically significant effect of asset quality on bank performance as measured by return on equity, while there is a statistically significant positive effect of asset efficiency on bank performance as measured by return on equity. There is also a statistically significant positive effect of asset efficiency and asset quality on bank performance as measured by return on assets.

Keywords: Asset Quality, Asset Efficiency, Return, Non-performing Loans.

المقدمة:

جودة الأصول هي واحدة من أكثر المجالات أهمية في تحديد الحالة العامة للمصرف، والعامل الأساسي الذي يؤثر على جودة الأصول بشكل عام هو جودة محفظة القروض وبرنامج إدارة الائتمان. حيث تشكل القروض عادةً غالبية أصول المصرف وتحمل أكبر قدر من المخاطر على رأس ماله. ويمكن أن تشكل الأوراق المالية جزءا كبيراً من الأصول وتنطوي أيضاً على مخاطر عالية. ومن البنود الأخرى التي يمكن أن تؤثر على جودة الأصول: العقارات، الأصول الثابتة الأخرى، البنود خارج الميزانية. كما يمكن أن تؤثر النقدية والحسابات المدينة بدرجة أقل. غالباً ما تنفق الإدارة وقتاً طويلاً وطاقة وموارد كبيرة في إدارة أصولها، لا سيما محفظة القروض والتسهيلات الائتمانية المباشرة، ويمكن للمشكلات داخل هذه المحفظة أن تخفض من قدرة الإدارة على إدارة مجالات أخرى من المصرف بنجاح وربحية، وهذا يستوجب من الإدارة أن تكون واعية وناجحة في مراجعة أصول المصرف، حيث يمكن لهذه المشكلات أن تؤثر بشكل كبير على معظم الجوانب الأخرى للعمليات المصرفية.

ونظراً لأهمية تقييم جودة وكفاءة الأصول المصرفية وأثرها في تحقيق الأرباح وتخفيض المخاطر، فإننا سوف نتناول دراستها في هذا الدراسة لبيان أثر جودة وكفاءة الأصول في أداء عينة من المصارف السورية خلال 2016–2022.

أولاً: الإطار المنهجي للبحث:

1. الدراسات السابقة:

اهتمت العديد من الدراسات بموضوع أثر جودة وكفاءة الأصول في أداء المصارف، ومن هذه الدراسات: دراسة **Darma** و **Hama** (2022) التي هدفت إلى تحديد تأثير رأس المال وجودة الأصول والسيولة في ربحية المصارف التجارية في إندونيسيا. وتوصلت إلى عدم وجود تأثير لجودة الأصول في ربحية هذه المصارف. أما دراسة **Mnyampanda** و **Chindengwike** (2021) فقد هدفت إلى اختبار العلاقة بين جودة الأصول والأداء المالي للمصارف التجارية في تنزانيا قبل وبعد نقل العاصمة إلى منطقة دودوما. وتوصلت إلى وجود علاقة بين جودة الأصول والأداء المالي قبل وبعد نقل العاصمة. كما هدفت دراسة **Velliscig** وآخرون (2023) إلى اختبار العلاقة بين رأس المال وجودة الأصول والمخاطر المصرفية والأداء في عينة من المصارف الأوروبية. وتوصلت إلى وجود أثر إيجابي لرأس المال في أداء المصاف، وأثر سلبي لجودة الأصول في الأداء. أما دراسة **Kadioglu** وآخرون (2017) فقد هدفت إلى دراسة تأثير القروض المتعثرة في ربحية المصارف التركية، وتوصلت إلى وجود تأثير سلبي للقروض المتعثرة في الربحية. وفي نفس الاتجاه، هدفت دراسة **Raissi** (2015) إلى تحديد العوامل المؤثرة في ربحية المصارف الإسلامية مقارنة بالتقليدية في دول الخليج، وتوصلت إلى تأثر الربحية سلباً بجودة الأصول. وفي نفس السياق، هدفت دراسة **Ikpesu** و **Oke** (2022) إلى اختبار تأثير كفاية رأس المال وجودة الأصول في أداء القطاع المصرفي في نيجيريا. وخلصت إلى وجود تأثير إيجابي لكل من كفاية رأس المال وجودة الأصول في أداء المصارف. كما بحثت دراسة **Mehta** و **Bhavani** (2017) المتغيرات المؤثرة في ربحية المصارف الإماراتية، وتوصلت إلى أن زيادة جودة وكفاءة الأصول يؤدي إلى تحسين الربحية بشكل كبير. وفي السياق ذاته، هدفت دراسة سيد (2020) إلى اختبار أثر جودة الأصول في ربحية المصارف

التجارية في مصر، وتوصلت إلى وجود أثر إيجابي لجودة الأصول في مؤشرات الربحية. بينما بحثت دراسة صلاح وبن محمود (2018) أثر كفاءة وجودة الأصول في ربحية المصارف الليبية، وتوصلت إلى وجود أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية. أخيراً، بحثت دراسة **Sukmaningrum** وآخرون (2020) المحددات المؤثرة في ربحية المصارف الإسلامية في إندونيسيا، وتوصلت إلى تأثير جودة وكفاءة الأصول إيجاباً في الربحية.

من خلال الدراسات السابقة، لم يتم التوصل إلى اتفاق حول طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة، إذ أظهرت بعض الدراسات وجود علاقة ذات دلالة وتأثير لجودة وكفاءة الأصول في أداء المصارف، في حين لم تجد دراسات أخرى أي علاقة. كما اعتمدت هذه الدراسات على متغيرات داخلية في المصارف خلال بيئات وفترات زمنية مختلفة. وهذا ما ستسعى الدراسة الحالية لإضافته، نظراً للظروف الاستثنائية التي تمر بها السوق المصرفية السورية حالياً، والتي قد تؤثر على طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة. ستتناول الدراسة الحالية الفترة الزمنية من 2016–2022، بالإضافة إلى مجتمع وعينة مختلفين عن الدراسات السابقة من حيث الطبيعة والظروف.

2. مشكلة الدراسة:

تعد عمليات منح الائتمان أساس العمل المصرفي التقليدي إلى جانب قبول الودائع الذي يشكل الهدف الاستراتيجي للمصرف في الحصول على إدارة أصول مصرفية ذات جودة وكفاءة عالية، حيث أن عمل المصارف يتمثل في استثمار الودائع على شكل قروض، والدخل الناتج من هذه القروض يشكل الجزء الأكبر من الدخل التشغيلي للمصارف، فهدف المصارف من عملية منح الائتمان تحقيق هامش ربح على الودائع مع الأخذ في الاعتبار أن كل عملية منح ائتمان تترافق بمخاطر عدم السداد (المخاطر الائتمانية) والتي ستؤثر بدورها في ربحية المصرف، حيث تسعى المصارف جاهده لتخفيضها قدر الإمكان مما ينعكس على جودة وكفاءة الأصول المصرفية الرابحة ولاسيما محفظة القروض والتسهيلات الائتمانية المباشرة التي تشكل معظم الأصول في المصرف. ويمكن أن نعبر عن مشكلة الدراسة بالسؤال التالي:

هل تؤثر جودة وكفاءة الأصول في أداء المصارف التقليدية الخاصة؟

ويمكن أن نفرع سؤال الدراسة إلى فرعين:

- هل تؤثر جودة وكفاءة الأصول في أداء المصارف التقليدية الخاصة مقاساً بنسبة العائد على الأصول؟
- هل تؤثر جودة وكفاءة الأصول في أداء المصارف التقليدية الخاصة مقاساً بنسبة العائد على حقوق الملكية؟

3. أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة لتحقيق أهداف عدة ولاسيما والأهم الإجابة على سؤال الدراسة الرئيس، بالإضافة إلى سعيها لبيان طبيعة العلاقة بين جودة وكفاءة الأصول وأداء المصارف مقاساً بالعائد على الأصول وحقوق الملكية من خلال استخدام الأساليب الإحصائية والرياضية المناسبة.

4. أهمية الدراسة:

يستمد الدراسة أهميته من خلال المكانة التي يحظى بها موضوع جودة وكفاءة الأصول لتأثيرها في أداء المصارف في ظل المنافسة التي تحيط بها، ولضرورة اتباع إجراءات سليمة لإدارة القروض المتعثرة وتطوير المصارف التقليدية لأنشطتها الخاصة بإدارة قروضها المتعثرة، كما يمكن أن يقدم فائدة عملية لمديري المحافظ الائتمانية، ومديري المخاطر في المصارف التقليدية الخاصة، وخاصة في سورية التي تعيش أزمة استثنائية زادت فيها القروض غير العاملة بشكلٍ ملفتٍ، الأمر الذي يمكن أن يؤثر سلباً في أداء المصارف العاملة فيها.

5- فرضيات الدراسة:

تسعى هذه الدراسة لاختبار الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (5%) لجودة وكفاءة الأصول في أداء المصارف التقليدية الخاصة.

ومن الفرضية الرئيسية، تنبثق الفرضيات الفرعية الآتية:

الفرضية الفرعية الأولى: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (5%) لجودة الأصول في أداء المصارف (مقاساً بنسبة العائد الى الأصول) التقليدية الخاصة.

الفرضية الفرعية الثانية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (5%) لكفاءة الأصول في أداء المصارف (مقاساً بنسبة العائد الى الأصول) التقليدية الخاصة.

الفرضية الفرعية الثالثة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (5%) لجودة الأصول في أداء المصارف (مقاساً بنسبة العائد الى حقوق الملكية) التقليدية الخاصة.

الفرضية الفرعية الرابعة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (5%) لكفاءة الأصول في أداء المصارف (مقاساً بنسبة العائد الى حقوق الملكية) التقليدية الخاصة.

6- منهجية الدراسة:

انطلقت الدراسة من الفلسفة الوضعية كونها تعالج ظاهرة جدلية قائمة، واعتمدت على الأسلوب المنهجي الاستنتاجي باعتبار الهدف من الدراسة إعادة اختبار علاقات قائمة بغية الوصول إلى تبديد عدم الوضوح الذي يعتري علاقة مكونات الظاهرة المدروسة، وصولا إلى تقليص الفجوة المعرفية التي لا تزال تعيش في كنفها النظرية المالية بمفهومها الكمي. وشكلت البيانات الثانوية الشكل الأساسي للبيانات المدروسة، حيث اعتمدت الدراسة على الحسابات الختامية المنشورة في التقارير السنوية المفصح عنها في سوق دمشق للأوراق المالية، وتم أخذ البيانات المالية الربعية لمدة 7 سنوات من عام 2016-2022.

7- مجتمع وعينة الدراسة:

تمثل المصارف التقليدية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية مجتمع الدراسة، أما عينة الدراسة فكانت غير عشوائية قصدية ضمت خمسة مصارف تقليدية خاصة الأكثر نشاطاً (قيمة التداول الشهرية بتاريخ 2023/12/31) في سوق دمشق للأوراق المالية وهي: المصرف الدولي للتجارة والتمويل ومصرف قطر الوطني ومصرف بيمو الفرنسي السعودي والمهجر وفرنسبنك.

8- متغيرات الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المتغيرات التالية:

- المتغير التابع: أداء المصارف، حيث يقاس بالنسبتين التاليتين:

1) العائد على الأصول (**Return On Assets (ROA)**): وتحتسب هذه النسبة من خلال نسبة صافي الربح بعد الضريبة إلى إجمالي الأصول (**Kadioglu,Telceken & Ocal,2017**).

2) العائد على حقوق الملكية (**Return On Equity (ROE)** وتحتسب هذه النسبة من خلال نسبة صافي الربح بعد الضريبة إلى حقوق الملكية، كما في دراسة (**Wahidudin et al., 2017**)

- المتغيرات المستقلة:

1) جودة الأصول (**Quality of Asset (AQ**)وتسمى أيضا مخاطر الائتمان وتقاس من خلال نسبة صافي القروض والتسهيلات الائتمانية المباشرة غير العاملة(المتعثرة) إلى إجمالي الأصول، ويرمز لها (**LOL**) كما في دراسة (**Bhattarai, Y. R, 2016**).

2) كفاءة الأصول: (**Asset Efficient (AE**) تقاس هذه النسبة من خلال نسبة الدخل التشغيلي إلى إجمالي الأصول (**Mehta & Bhavani,2017**).

- متغيرات ضابطة:

نسبة إجمالي حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول (**EQ2TA**) وذلك للتحكم في حجم حقوق الملكية المصرف كما في (**Kadioglu,Telceken & Ocal,2017**)

9- نموذج الدراسة:

من أجل تحقيق هدف الدراسة، فقد صمم النموذج الرياضي التالي:

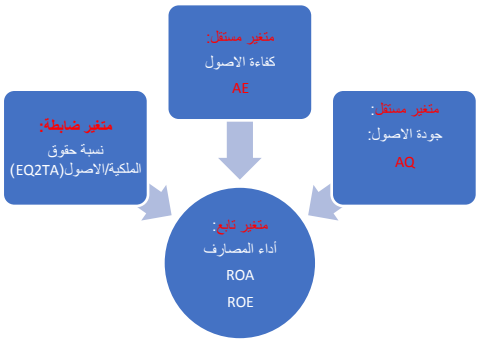
- النموذج الأول: أداء المصارف مقاساً بالعائد على الأصول (**Return On Assets (ROA)**):

$$ROAt = \alpha + \beta 1AQt + \beta 2AEt + \beta 3EQ2TAt + \varepsilon t$$

- النموذج الثاني: أداء المصارف مقاساً بالعائد على حقوق الملكية **Return On Equity (ROE)**:

$$ROEt = \alpha + \beta 1AQt + \beta 2AEt + \beta 3EQ2TAt + \varepsilon t$$

والشكل التالي يمثل نموذج الدراسة:



المصدر: اعداد الباحث

10- طريقة تحليل البيانات:

اعتمدت الدراسة في حساب المؤشرات والنسب المالية في نموذج الدراسة، على البيانات المالية المدققة والمفصح عنها في سوق دمشق للأوراق المالية خلال فترة الدراسة الممتدة من 2017-2022، وتم اختبار العلاقة بين المتغيرات بتطبيق كل نموذج على عينة الدراسة، وبدأت بالإحصاءات الوصفية للدراسة، ومن ثم مصفوفة الارتباط بين جميع المتغيرات التابعة والمستقلة، وتم الاستعانة بأدوات تحليل السلاسل الزمنية لبيانات السلاسل الزمنية المقطعية (البيانات الجدولية) نموذج تحليل البيانات الجدوليةAnalysis Data Panel)) في تحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة ، نموذج الآثار الثابتة: **Fixed Effects Model (FEM)**، نموذج التأثيرات العشوائية: **Random Effects Model (FEM).**

11- حدود الدراسة الزمانية والمكانية:

تمت دراسة المتغيرات المستقلة والتابعة للمصارف التقليدية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية والتي مقرها مدينة دمشق، وللفترة الزمنية 2016-2022.

12- محددات الدراسة:

واجهت الباحث مشكلتان أساسيتان أثناء قيامه بالدراسة وهما:

1. أن الإفصاحات التي تتضمنها التقارير المالية لبعض المصارف في مجتمع الدراسة لم تكن كافية لبيان نمو محفظة القروض والتسهيلات الائتمانية، حيث ذُكر الرقم الإجمالي للمحفظة دون توضيح حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة سابقاً والجديدة والمجددة والذي كان في حال توافرها، يمكن أن تبين حجم القروض غير العاملة بشكل أدق وبالتالي تأثيره في ربحية المصارف.

2- عدم قدرة الباحث على الحصول على البيانات المالية والنقدية مثل العرض النقدي والمؤشرات النقدية الأخرى، كان من الممكن أن تشكل هذه البيانات إضافة جديدة للدراسة الحالية مقارنة بالدراسات السابقة وخاصة في ظل الظروف التي تعيشها الجمهورية العربية السورية.

ثانياً: الإطار النظري للبحث:

مخاطر الائتمان هي أحد العوامل التي تؤثر على صحة المصرف المالية، ويتوقف مدى المخاطر الائتمانية على نوعية الأصول التي يحتفظ بها مصرف ما، وتعتمد جودة الأصول التي يحتفظ بها المصرف على التعرض لمخاطر محددة، واتجاهات القروض المتعثرة، وصحة وربحية المقترضين المصرفيين **(Keshar J. Baral,2005)**. حيث تؤكد دراسة **Aburime** (2008) أن الأداء المالي للمصرف يعتمد على قدرته على التنبؤ بالمخاطر وتجنبها ورصدها، وربما تغطية الخسائر الناجمة عن المخاطر الناشئة، وبالتالي يجب على المصرف أن يأخذ في الاعتبار مستوى المخاطر على الأصول عند اتخاذ القرارات بشأن تخصيص الموارد المالية لصفقات الأصول وفيما يلي استعراض مختصر لأهم الأدبيات النظرية المرتبطة بالدراسة الحالية:

1- جودة الأصول:

اعتماداً على حجم المصرف، فإن لدى المصارف الكبيرة احتمالا أكبر بأن يكون أداؤها أفضل بالمقارنة مع المصارف الأصغر حجماً، حيث تدار المصارف الكبيرة بمزيد من الاحترافية ولديها محافظ أصول أفضل تنوعاً **(Beck et al., 2013)**. يمكن للمصارف إدارة الأموال في الأصول الإنتاجية كمصدر للدخل الذي يستخدم لتمويل تكاليفها التشغيلية الإجمالية، مثل تكاليف العمالة وتكاليف الفائدة والتكاليف التشغيلية الأخرى. لذلك، يجب إدارة الأصول الإنتاجية بشكل جيد لتوليد الأرباح.

ويهدف تقييم جودة الأصول إلى تقييم حالة الأصول المصرفية ومدى كفاية إدارة مخاطر الائتمان، ويبين هذا الجانب نوعية الأصول فيما يتعلق بالمخاطر الائتمانية التي تواجهها المصارف بسبب إقراض واستثمار الأموال المصرفية في محافظ مختلفة، حيث أن كل استثمار للأموال المصرفية في كسب الأصول قد قيم جودته من خلال تحديد مستوى التحصيل فيما اذا كان دون المستوى أو مشكوك فيه أو متعثر، فالتمييز بين مستوى القابلية للتحصيل ضروري لاتخاذ قرار بشأن الحد الأدنى من متطلبات الاحتياطيات أو المخصصات التي يجب على المصرف احتجازها لتغطية الخسائر المحتملة **(Nugroho et al., 2017)**.

2- كفاءة الأصول:

أن إدارة المؤسسة المصرفية السليمة شرط أساسي لتحقيق الربحية والاستقرار في المصرف، فهناك دليل على أن الإدارة المحترفة والناجحة ترفع الأرباح والحصة السوقية. ومن ناحية أخرى، يجادل **(Montinola and Moreno,2001)** بأنه عندما تكون جودة الإدارة منخفضة والمراقبة الإدارية غير كاملة، فإن بعض العمال لن يبذلوا جهداً كاملاً، وبالتالي الاستغلال المجاني لجهود العمال الجيدين. وعلى نفس المنوال، عندما تكون جودة الإدارة منخفضة ولا يوفر مجلس الإدارة قيادة نزيهة وفعالة، حيث غالباً ما تكون أكثر اهتماماً بتأمين التسهيلات الائتمانية لأنفسهم، ولا يمكن اتباع ممارسات الإقراض الحكيمة. وهذا له الأثر الصافي المتمثل في زيادة نسبة الائتمانات دون المستوى المطلوب في المحفظة الائتمانية للمصرف وخفض ربحية المصرف **(Mamman & Oluyemi, 1994)**. وقد بين **(Gambs,1977)** أن الإدارة السيئة للغاية قد لا تكون قاتلة للمصرف ما لم تؤثر الظروف الاقتصادية المعاكسة على المصرف وتؤدي إلى تدفقات غير متوقعة لرأس المال أو خسائر في القروض.

3- مفهوم مخاطر الائتمان المصرفي:

تعرف المخاطر الائتمانية بإنها خسارة محتملة ناجمة عن عدم قدرة العميل المقترض على سداد قيمة المبلغ الأصلي المقترض وفوائده إلى المصرف المقرض عند تاريخ الاستحقاق المحدد في شروط العقد الائتماني، وتشمل تلك المخاطر بنود داخل الميزانية مثل القروض والسندات وبنود خارج الميزانية مثل خطابات الضمان والاعتمادات المستندية(الصائغ،2018).

4- مصادر مخاطر الائتمان المصرفي:

يمكن تقسيم المخاطر التي تتعرض لها القروض إلى مخاطر خاصة ومخاطر عامة كما يلي:

أ- المخاطر الخاصة "المخاطر غير النظامية":

يقصد بالمخاطر غير نظامية هي تلك المخاطر الداخلية التي تنفرد بها شركة أو صناعة ما في ظل ظروف معينة، ومن الأمثلة على هذه الظروف ضعف الإدارة المصرفية، والأخطاء الإدارية، والإضرابات العمالية، وتغير أذواق العملاء نتيجة ظهور منتجات

جديدة، إن مثل هذا النوع من المخاطر الاستثنائية واللاسوقية من شأنها أن تؤثر على قدرة العميل ورغبته في سداد ما عليه من التزامات اتجاه المصرف مانح القرض في الأجل المتفق عليه (محمود،2019، ص41).

ب- المخاطر العامة "المخاطر النظامية":

يقصد بالمخاطر النظامية المخاطر التي تصيب كافة القروض بصرف النظر عن ظروف المصرف المقترض وذلك بفعل عوامل اقتصادية وسياسية واجتماعية يصعب التحكم والسيطرة عليها، ومن الأمثلة على تلك المخاطر: مخاطر تغير أسعار الفائدة، مخاطر التغير في أذواق العملاء، مخاطر التضخم، مخاطر تغير أسعار صرف العملات الأجنبية، بالإضافة إلى التغيرات التكنولوجية (القاضي،2021، ص55)

5-مفهوم القروض المتعثرة وتعريفها:

هي تلك الديون التي لا تدر عائداً، بمعنى أنها تلك الديون التي يتقرر عدم إضافة العوائد المحتسبة عليها لإيرادات المصرف، وإنما تجنب في حسابات مستقلة. كما يقصد به محاولة العميل أو المدين بصناعة ظروف إقناعية مفتعلة في إدارة مفاوضات إقناعية ناجحة مع المصارف الدائنة بهدف تخفيض حجم الدين وتحقيق أكبر استفادة ممكنة بتخفيض ما عليه من ديون قائمة أو مستحقة والحصول على موافقة الدائن بذلك (حريري، عبد الغني،2009).

مما سبق يمكن تعريف الديون المتعثرة على أنها تلك الديون التي عجز فيها المقترضون عن سدادها في تواريخ الاستحقاق المتوقعة إما بسبب عدم الرغبة في ذلك أو لعدم تمكن المقترض من الوفاء بسبب حدث غير محسوب أو لظروف أحاطت بنشاطه (العربيد، نضال ،2007).

6- أسباب تعثر القروض:

تعزى أسباب تعثر القروض وعدم سدادها في مواعيد استحقاقها إلى أسباب عدة التي يمكن تصنيفها إلى ثلاث مجموعات رئيسية:

أولاً: أسباب متعلقة بالمصرف (بوعبدلي، أحلام، 2016):

- عدم القدرة على التحليل الائتماني السليم (قصور الدراسة الائتمانية).
- أن يغلب عند اتخاذ القرار الائتماني جانب الربح على جانب المخاطرة.
- الخطأ في تقدير الضمانات المقدمة مقابل التسهيلات أي أن يتم تقدير الضمانات بأعلى من قيمتها.
- عدم اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب.
- السماح للعميل باستعمال التسهيلات الممنوحة له قبل استكمال المستندات المطلوبة عنه.
- السماح للعميل باستعمال أموال التسهيل دفعة واحدة.

ثانياً: أسباب متعلقة بالعميل (دعبول، ذو الفقار حسن،2021،):

- عدم تقديم البيانات والمعلومات الصحيحة والكاملة عن العميل.
- استخدام التسهيلات الائتمانية في غير الغرض الممنوحة من أجلها.
- التوسع غير المدروس لعمليات العميل الاستثمارية.
- العوامل الشخصية والمسلكية الذاتية للعميل.

- ضعف الإدارة وعدم عمليتها.

ثالثاً: أسباب خارجية:

وهي تشمل الظروف المحلية والدولية مثل العوامل السياسية والتشريعية وتشمل هذه الظروف كافة القرارات التي تتخذها الحكومة والسياسية غير المستقرة والتي تؤثر على أعمال المقترض وما ينتج عنها، والعوامل الاقتصادية مثل أهداف خطط التنمية الاقتصادية والدورات الاقتصادية واستقرار سعر الصرف والسياسات الضريبية والعوامل الطبيعية والتكنولوجية (إرشيد وجودة، عبد المعطي رضا، محفوظ أحمد، 1999).

ثالثاً: الإطار العملي للبحث:

لتوضيح طبيعة العلاقة بين جودة وكفاءة الأصول وأداء المصارف التقليدية الخاصة، تم الاعتماد على دراسة قياسية من خلال استخدام بيانات الجدولية المقطعية (**panel data**)، وذلك بهدف إثبات أو نفي فرضية الدراسة القائلة بأن أداء المصارف (المتغير التابع) يتأثر بجودة وكفاءة الأصول (المتغير المستقل)، كما يلي:

1. تقديم نموذج بيانات (panel data):

يقصد ببيانات (**panel data**) المشاهدات المقطعية مثل (الدول، الشركات، المحافظات ....) المرصودة خلال فترة زمنية معينة، حيث يتم دمج البيانات المقطعية مع الزمنية في آن واحد (معطي وبلحويصل، 2019، صفحة 362). وتتشكل البيانات الطولية من ثلاثة أشكال رئيسية هي:

أ. نموذج الانحدار التجميعي ((Pooled Regression Model (PRM)

هو أبسط نماذج البيانات المقطعية حيث تكون فيه جميع المعاملات $B0_i$ و **Bj**ثابتة لجميع الفترات (إذ يهمل أثر الزمن) (معطي وبلحويصل، 2019، الصفحات، 265-266).

ب. نموذج الآثار الثابتة:Fixed Effects Model (FEM)

يأخذ هذا النموذج بعين الاعتبار تغير الميل والمقطع من وحدة إلى أخرى لمشاهدات المقطع العرضي ضمن عينة الدراسة، حيث يفترض أن المعلمات تتغير بأسلوب ثابت (بدراوي، 2015، صفحة 209).

ج. نموذج التأثيرات العشوائية: Random Effects Model (FEM)

يتعامل هذا النموذج مع الآثار المقطعية والزمنية على أنها معالم عشوائية وليست معالم ثابتة، حيث يعتبر هذا النموذج العينة المستعملة في الدراسة مسحوبة بطريقة عشوائية، ولذلك فإن معلمات النموذج تمثل العينة بأكملها، بالإضافة إلى أن هذا النموذج يعد أعم وأشمل من الآثار الثابتة (بدراوي، 2015، صفحة 213).

2- أسلوب تحليل البيانات:

تم الاستعانة بأدوات تحليل السلاسل الزمنية لبيانات السلاسل الزمنية المقطعية (البيانات الجدولية) نموذج تحليل البيانات الجدولية(**Analysis Data Panel**) في تحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة بدلاً من الأساليب التقليدية التي يؤدي استخدامها إلى

نتائج مضللة (**Regression Spurious**)، نظراً لكون المتغيرات الاقتصادية لكل مصرف لا تتجاوز 7 مفردات لذا تم دراستها بشكل مجتمع بالنسبة الى كل نشاط مصرف متكافئ لتصبح 35 مفردة في المصارف جميعها.

من خلال هذه الدراسة سيتم تحليل أثر جودة وكفاءة الأصول في أداء المصارف التقليدية الخاصة وهي كل من (بيمو السعودي الفرنسي، سورية والمهجر، قطر الوطني سورية، فرَنسَبنك – سورية، المصرف الدولي للتجارة والتمويل)، حيث امتدت فترة الدراسة من (2016–2022).

واحتسبت مؤشرات الدراسة من خلال البيانات المالية المدققة والمفصح عنها للمصارف التقليدية الخاصة السورية خلال فترة الدراسة، من خلال تطبيق كل نموذج على المصارف، وبدأت بالإحصاءات الوصفية للدراسة، ومن ثم مصفوفة الارتباط بين جميع المتغيرات التابعة والمستقلة، وبعد ذلك تقدير المعلمات بالنماذج الثلاثة واجراء الاختبارات اللازمة لاختيار النموذج الأفضل. ويبين الجدول رقم (1) الخصائص الإحصائية لمتغيرات الدراسة وذلك كما يلي:

الجدول رقم (1): الخصائص الإحصائية لمتغيرات الدراسة في المصارف التقليدية الخاصة

	ROA	ROE	AE	AQ	EQ2TA	
Mean	0.2462	0.0705	0.098	0.3017	0.2825	**الوسط الحسابي**
Maximum	0.7	0.48	0.49	0.56	0.78	**الحد الأعلى**
Minimum	-0.22	-0.13	-0.11	0.15	0.1	**الحد الأدنى**
Std. Dev.	0.2507	0.1125	0.1129	0.1064	0.2313	**الانحراف المعياري**
Sum Sq. Dev.	2.1378	0.4309	0.433	0.3850	1.8196	**مجموع الانحرافات المربعة**
Observations	35	35	35	35	35	**المشاهدات**

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

يبيّن الجدول رقم (1) الخصائص الإحصائية لمتغيرات الدراسة الوسط الحسابي للعائد على الأصول (**ROA**) يساوي 0.25%، وتراوحت القيم بين (0.7% و -0.22%) كان الانحراف المعياري (0.25) مما يعني عدم استقرار ربحية المصارف التقليدية الخاصة ووجود تشتت كبير للقيم حول الوسط، كذلك كان الوسط الحسابي للعائد على حقوق الملكية (**ROE**) يساوي (0.07%) وتراوحت القيم بين (0.48% و -0.13%) كان الانحراف المعياري (0.11) مما يعني عدم استقرار ربحية المصارف التقليدية الخاصة ووجود تشتت كبير للقيم حول الوسط. أما بالنسبة للمتغيرات المستقلة، فيظهر أن الوسط الحسابي لكفاءة الأصول(**AE**) يساوي (**0.09%**)، وتراوحت القيم بين (0.49% و -0.11%) وكان الانحراف المعياري (0.11) مما يعني تشتت كبير لكفاءة الأصول حول الوسط ، وبلغ المتوسط الحسابي لجودة الأصول(**AQ**) مساوياً(**0.3%**)، وتراوحت القيم بين (0.56% و 0.15%) كان الانحراف المعياري (0.1) مما يعني تقارب لجودة الأصول بين المصارف التقليدية الخاصة، وبلغ الوسط الحسابي لإجمالي حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول (**EQ2TA**) ما قيمته(0.28) وتراوحت القيم بين(0.78 و 0.1) بانحراف معياري(0.23) مما يعني تشتت في المصارف محل الدراسة للتحكم في حجم حقوق الملكية.

3. اختبار الاستقرارية (Stationary Test):

في هذه الدراسة، تم استخدام اختبار الاستقرارية –اختبار **(Lin, Levin & Chu)**، هذا الاختبار الذي يأخذ بعدم استقراريه المتغير كفرضية عدمية، يبين الجدول رقم (2) نتائج اختبار الاستقرارية لمتغيرات الدراسة:

الجدول رقم (2)

المتغير	المستوى		
	القيمة المحسوبة	الاحتمالية	
ROA	-2.63874	0.0042	بناءً على اختبار **(Lin, Levin & Chu) (LLC)**: يتضح أن متغيرات الدراسة مستقرة في المستوى، على اعتبار أنه تم رفض فرضية العدم عند نسبة معنوية (5%)، كما تثبت نتائج الاختبار أن متغيرات الدراسة مستقرة عند المستوى **(I_0)** وبالتالي يمكن استخدام طريقة المربعات الصغرى **square least(LS)**.
ROE	-3.48410	0.0002	
AE	-2.73921	0.0031	
AQ	-16.6404	0.0000	
EQ2TA	-2.58492	0.0023	

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

4. مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة:

تتبع أهمية مصفوفة الارتباط من توضيح العلاقة بين جميع المتغيرات التابعة والمستقلة، لبيان اتجاه ودرجة الارتباط بين المتغيرات، للتحقق من مصداقية نتائج الاختبار من خلال عدم وجود مشكلة ارتباط مزدوج بين المتغيرات، وتظهر مشكلة الارتباط المزدوج إذا كانت قيمة معامل الارتباط أكبر من (0.8) بين متغيرين يستخدمان في النموذج ذاته. **(Cruz,2018,p.98)**. ويظهر من الجدول رقم (3) عدم وجود مشكلة ارتباط مزدوج بين أي من المتغيرات المستخدمة في النموذج حيث إن جميع قيم معامل الارتباط أقل من (0.8)، ويستثنى من ذلك وجود ارتباط قوي جدا بين العائد على الأصول **ROA** والعائد على حقوق الملكية **ROE** وهي متغيرات تابعة يستخدم كل منها في نموذج مختلف، وهذا يعطي مؤشراً أولياً أن نتائج النموذجين قد تكون متقاربة بشكل كبير. وذلك كما يظهر في الجدول (3):

الجدول رقم (3): نتائج اختبار الارتباط الخطي بين متغيرات الدراسة المستقلة والمتغير التابع

	ROA	ROE	AE	AQ	EQ2TA
ROA	1				
ROE	0.980503	1			
AE	0.702559	0.744965	1		
AQ	0.31116	0.155204	0.239531	1	
EQ2TA	0.480417	0.012338	0.422426	0.358312	1

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

5. اختبار الفرضيات وتحليل النتائج :

1.5 اختبار الفرضيتين الفرعيتين الأولى والثانية:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 5% لجودة وكفاءة الأصول في أداء المصارف (مقاساً بنسبة العائد الى الأصول) التقليدية الخاصة.

حسب نظرية العينات الكبيرة، وبما أن عدد المفردات أكبر من (30) مفردة نفترض التوزيع الطبيعي للمفردات الذي يعتبر أحد الشروط الواجب تحققها لدراسة الانحدار، ومن أجل تقييم النموذج والحصول على النتائج التي يمكن أن تشرح طبيعة العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة. يتم عرض نتائج الحسابات لنماذج انحدار اللوحة في الجدول(4)**:**

النموذج (1) هو نموذج بيانات لوحة مجمعة **(data panel)**، النموذج (2) هو نموذج بيانات لوحة مع تأثيرات ثابت **model (fixe)**، النموذج (3) هو نموذج بيانات لوحة مع تأثيرات عشوائية **(model random)**:

الجدول رقم (4) أثر جودة وكفاءة الأصول على أداء المصارف مقاسة بـ ROA

المتغيرات	النموذج 1	النموذج 2	النموذج 3
AE	0.9436***,(28.2307)	0.9908***,(19.8422)	0.9804***,(27.6369)
AQ	0.0704**,(2.0749)	0.0208,(0.3959)	0.0447,(1.2292)
EQ2TA	0.0277,(1.6374)	0.1738,(1.2181)	0.0067,(0.1922)
حجم العينة	35	35	35
R^2	0.9718	0.9860	0.9732
Adjusted R^2	0.969**1**	0.9762	0.9696
Prob (F-statistic)	0.0000	0.0000	0.0000

مستوى المعنوية: * ٪10 ** ٪5 و* ٪1، يتم إعطاء قيم إحصائيات t بين قوسين المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات Eviews 10**

1.1.5اختيار النموذج الملائم للدراسة :

لاختيار النموذج الملائم للبيانات من النماذج الثلاثة الموضح في الجدول رقم (5) تم حساب قيمة اختبار **(F)** المقيد للمفاضلة بين النموذج التجميعي ونماذج التأثيرات الثابتة:

الجدول رقم (5) اختبار (F) **للمقارنة بين النماذج**			من خلال النتائج الواردة في الجدول رقم (5): نلاحظ أن القيمة الإحصائية لاختبار فيشر أكبر من **(0.05)** وعليه فإننا نقبل الفرضية الصفرية التي تنص على أن نموذج البيانات المجمعة هو النموذج الأفضل لتفسير بيانات الدراسة مقارنة بنموذج التأثيرات الثابتة.
المحسوبة F	d.f.	Prob.	
1.094621	(4,26)	0.3800	

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

وعليه من نتائج الجدول رقم (4) نلاحظ أن العلاقة بين المتغير التابع والمقاس بالعائد على الأصول والمتغيرات التفسيرية قوية، حيث بلغ معامل التحديد (0.9718)، أي أن المتغيرات محل الدراسة تفسر ما مقداره (97%) من التغيرات التي تحدث في العائد على الأصول للمصارف محل الدراسة والباقي تفسره عوامل أخرى، كما أن المعنوية الكلية للنموذج مقبولة، حيث بلغت قيمة **(Value-P = 0.0000)**، وهي أصغر من (0.05).

ومن أجل اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء، سوف نقوم بإجراء اختبار **(Jarque-Bera)**، حيث بلغت قيمة الاختبار **(Value-P = 0.875698)**، وهي أكبر من (0.05) أي أن الأخطاء تتوزع بشكل طبيعي وهو أحد أهم الشروط الواجب تطبيقها لمعرفة صلاحية النموذج.

2.1.5 مناقشة النتائج:

في ضوء ما أظهرته نتائج الدراسة القياسية في الجدول أعلاه، سنقوم فيما يلي بمناقشة أهم النتائج التي توصلنا إليه:

1- هناك أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لكفاءة الأصول وجودة الأصول في أداء المصارف مقاساً بالعائد على الأصول. مما يعني أن ارتفاع كفاءة الأصول بمقدار 1% سيؤدي إلى ارتفاع العائد على الأصول بنسبة (0.94%) باعتبار بقية المتغيرات محل الدراسة ثابتة عند مستوى معنوية (5%)، كذلك ارتفاع جودة الاصول بمقدار 1% سيؤدي إلى ارتفاع العائد على الأصول بنسبة (0.07%) باعتبار بقية المتغيرات محل الدراسة ثابتة عند مستوى معنوية 5%.

2- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين (المتغير الضابط **EQ2TA**) نسبة حقوق الملكية الى الأصول في أداء المصارف مقاساً بالعائد على الأصول عند مستوى دلالة (0.05).

2.5 اختبار الفرضيتين الفرعيتين الثالثة والرابعة:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 5% لجودة وكفاءة الأصول في أداء المصارف (مقاساً بنسبة العائد الى حقوق الملكية) التقليدية الخاصة.

من أجل تقييم النموذج والحصول على النتائج التي يمكن أن تشرح طبيعة العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة. يتم عرض نتائج الحسابات لنماذج انحدار اللوحة في الجدول رقم (6)، حيث:

النموذج (1) هو نموذج بيانات لوحة مجمعة (**data panel**)، النموذج (2) هو نموذج بيانات لوحة مع تأثيرات ثابت **model fixe**)، النموذج (3) هو نموذج بيانات لوحة مع تأثيرات عشوائية (**model random**):

الجدول رقم (6)، أثر جودة وكفاءة الأصول على أداء المصارف مقاسة بـ ROE

المتغيرات	النموذج 1	النموذج 2	النموذج 3
AE	1.9614***, (7.7567)	0.252,(1.4194)	1.8206***,(6.0285)
AQ	0.1836,(0.7152)	-0.3460*,(-1.851)	0.2428,(0.8833)
EQ2TA	-0.4232***,(-3.307)	0.5913 ,(1.1655)	-0.386***,(-2.7758)
حجم العينة	35	35	35
R^2	0.6747	0.9644	0.6851
Adjusted R^2	0.6432	0.9394	0.6432
Prob (F-statistic)	0.0000	0.0000	0.0000

مستوى المعنوية: * 10٪ ** 5٪ و * 1٪، يتم إعطاء قيم إحصائيات t بين قوسين المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات Eviews 10**

1.2.5 اختيار النموذج الملائم للدراسة :

لاختيار النموذج الملائم للبيانات من النماذج الثالث الموضح في الجدول رقم (7) تم حساب قيمة اختبار (**F**) المقيد للمفاضلة بين النموذج التجميعي ونماذج التأثيرات الثابتة:

الجدول رقم (7) حساب قيمة اختبار (F) للمقارنة بين النماذج		
المحسوبة F	d.f.	Prob.
3.378181	(4,20)	0.0288

من خلال النتائج الواردة في الجدول رقم (7): نلاحظ أن القيمة الإحصائية لاختبار فيشر أصغر من(**0.05**) وعليه فإننا نرفض الفرضية الصفرية التي تنص على أن نموذج البيانات المجمعة هو النموذج الأفضل لتفسير بيانات الدراسة مقارنة بنموذج التأثيرات الثابتة.

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

وللمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة والعشوائية، نقوم باختبار **Hausman** كما هو مبين في الجدول رقم (8):

الجدول رقم (8) اختبار Hausman للمقارنة بين النماذج

Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
1.551569	4	0.8175

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

من خلال النتائج الواردة في الجدول 8 نلاحظ أن القيمة الإحصائية لاختبار **Hausman** أكبر من **(0.05)**، وعليه فإننا نقبل الفرضية الصفرية التي تنص على أن نموذج البيانات العشوائية هو النموذج الأفضل لتفسير بيانات الدراسة مقارنة بنموذج التأثيرات الثابتة.

وعليه من نتائج الجدول رقم **(6)** نلاحظ أن العلاقة بين المتغير التابع أداء المصارف المقاس بالعائد على حقوق الملكية والمتغيرات التفسيرية جيدة، حيث بلغ معامل التحديد (0.6851)، أي أن المتغيرات محل الدراسة تفسر ما مقدراه (68%) من التغيرات التي تحدث في العائد على حقوق الملكية للمصارف محل الدراسة والباقي تفسره عوامل أخرى، كما أن المعنوية الكلية للنموذج مقبولة، حيث بلغت قيمة **(Value-P = 0.0000)**، وهي أصغر من 0.05.

لاختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء سوف نقوم بإجراء اختبار **Jarque-Bera**، حيث بلغت قيمة الاختبار **(Value- = 0.337827 P)**، وهي أكبر من (0.05) أي أن الأخطاء تتوزع بشكل طبيعي وهو أحد أهم الشروط الواجب تطبيقها لمعرفة صلاحية النموذج.

2.2.5 مناقشة النتائج:

في ضوء ما أظهرته نتائج الدراسة القياسية في الجدول أعلاه، سنقوم فيما يلي بمناقشة أهم النتائج التي توصلنا إليه:

1- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لجودة الأصول في أداء المصارف مقاساً بالعائد على حقوق الملكية عند مستوى دلالة (0.05).

2- هناك أثر ايجابي ذو دلالة إحصائية لكفاءة الأصول في أداء المصارف مقاساً بالعائد على حقوق الملكية، مما يعني أن ارتفاع كفاءة الأصول بمقدار 1% سيؤدي إلى ارتفاع العائد على حقوق الملكية بنسبة (1.8%) باعتبار بقية المتغيرات محل الدراسة ثابتة عند مستوى معنوية (5%). أما نسبة المتغير الضابط حقوق الملكية الى الأصول **(EQ2TA)** والعائد على حقوق الملكية فقد كان هنالك أثر سلبي ذو دلالة إحصائية مما يعني أن ارتفاع نسبة حقوق الملكية الى الأصول 1% سيؤدي إلى انخفاض العائد على حقوق الملكية بنسبة (0.38%) باعتبار بقية المتغيرات محل الدراسة ثابتة عند مستوى معنوية 5%.

نتائج الدراسة:

تتلخص أهم نتائج التي توصلنا لها من خلال الدراسة وبالمقارنة مع الدراسات السابقة المشار إليها بما يلي:

- هناك أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لكفاءة الأصول، وجودة الأصول في أداء المصارف مقاساً بالعائد على الأصول.

وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة صلاح وبن محمود (2018) ودراسة سيد (2020).

- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لجودة الأصول في أداء المصارف مقاساً بالعائد على حقوق الملكية عند مستوى دلالة (0.05).

تختلف هذه النتيجة مع نتائج الدراسات السابقة التي أكدت وجود علاقة أثر لجودة الأصول في أداء المصارف. ويمكن تفسير هذا

الاختلاف في النتائج باختلاف مجتمع الدراسة الحالية المتمثل بالمصارف العاملة في سوريا والفترة الزمنية من 2016–2022 عن باقي الدراسات، حيث تميزت هذه الفترة بالظروف الاستثنائية التي مرت بها سوريا وانعكست بدورها على أداء القطاع المصرفي.

- هناك أثر ايجابي ذو دلالة إحصائية لكفاءة الأصول في أداء المصارف مقاساً بالعائد على حقوق الملكية،

واتفقت هذه النتيجة مع دراسة **Ikpesu** و**Oke** (2022) والتي أشارت إلى التأثير الإيجابي لكفاءة الأصول في أداء المصارف.

لقد أظهرت النتائج حقائق تتطابق مع الواقع العملي، حيث كان لجودة وكفاءة الأصول تأثير في أداء المصارف، حيث توقفت المصارف عن منح القروض والتسهيلات الائتمانية من 2012–2011 حتى بداية 2019 تقريباً، واعتمدت تجديد بعض التسهيلات والقروض المصرفية بنسب صغيرة جدا وعلى العمولات والرسوم لقاء خدماتها المصرفية في تحقيق الأرباح كتعويض عن مصدر الربح الأساسي من محفظة القروض والتسهيلات الائتمانية، وهذا ما أدى إلى انخفاض حجم هذه المحفظة وازدياد نسبة التسهيلات غير العاملة(المتعثرة) من سنوات سابقة، مماساهم في رفع نسبة التسهيلات غير العاملة(المتعثرة) إلى الأصول، وهذا ما يفسر التأثير الإيجابية لجودة وكفاءة الأصول في أداء المصارف مقاساً بالعائد على الأصول . ومن جهة أخري، زادت معظم المصارف من رأسمالها خلال فترة الدراسة وخاصة (2019–2020–2021–2022) مثل بنك بيمو والمصرف الدولي للتجارة والتمويل وقطر الوطني، والتي انعكست في زيادة حجم الأصول عن طريق استثمارها بافتتاح فروع جديدة لتعويض الفروع التي أغلقت بسبب الأحداث في سورية، الأمر الذي خفض من نسبة العائد الى حقوق الملكية مقابل زيادة نسبة حقوق الملكية إلى الأصول المتغير الضابط في نموذج الدراسة. كما قامت معظم المصارف خلال فترة الدراسة (2016–2022) بجهود كبيرة لتخفيض نسبة التسهيلات غير العاملة(المتعثرة) من خلال إجراءات وضوابط إدارة المخاطر والقيام بالتسويات المصرفية (تسوية القروض المتعثرة)، الأمر الذي حول التسهيلات غير العاملة(المتعثرة) إلى تسهيلات منتجة مدرة للفوائد وبالتالي التأثير في نسبة العائد في المصارف المدروسة.

التوصيات والمقترحات: اعتماداً على نتائج الدراسة السابقة توصي دراستنا الحالية بما يلي:

توصي الدراسة بالعمل على تعزيز نسبة كفاية رأس المال وزيادة حقوق الملكية؛ لأنها تساهم في زيادة الربحية من خلال التوسع الاستثماري، وكسب العملاء بسبب ارتفاع الثقة بالمصرف للوفاء بالتزاماته المستقبلية، والتركيز على اختيار العملاء الأكثر ثقة وقدرة مالية للوفاء بالتزاماتهم؛ للتقليل من مخاطر عدم التسديد التي تؤثر على جودة الأصول، بالإضافة إلى تعزيز شبكة الفروع والعلاقات الخارجية التي خسرتها المصارف خلال الأزمة في سورية بما يسهم في زيادة العمولات والرسوم، حيث لوحظ ارتفاع نسبتها خلال فترة الدراسة.

معلومات التمويل :

هذا البحث ممول من جامعة دمشق وفق رقم التمويل (501100020595).

المراجع:

1- إرشيد وجودة، عبد المعطي رضا، محفوظ أحمد، 1999، إدارة الائتمان، دار وائل؛ عمان؛ 1999.

2- الصائغ، نبيل ذنون،2018، الائتمان المصرفي، دار الكتب الجامعية، بيروت، ص 120.

3- العربيد، نضال ،2007، دراسة تحليلية للقروض المتعثرة في المصرف الصناعي السوري، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، المجلد23، ص282.

4- القاضي، شريف،2021، الائتمان المصرفي: الطريق الى الشمول المالي،the writer operation ، مصر، ص55

5-بدراوي، ش. (2015). تأثير أنظمة الصرف على النمو الاقتصادي في الدول النامية دراسة قياسية باستخدام بيانات البانل. أطروحة دكتوراه. جامعة تلمسان.

6-بوعبدلي، أحلام، 2016، سياسات ادارة البنوك التجارية ومؤشراتها، دار الجنان للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، ص102.

7-حريري، عبد الغني،2009، مداخلة بعنوان دور التحرير المالي في الأزمات والتعثر المصرفي، جامعة فرحات عباس- سطيف، 2009، ص:

8-دعبول، ذو الفقار حسن،2021، الديون غير العاملة وأثرها في ربحية المصارف الخاصة التقليدية: دراسة تحليلية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية – المجلد (73) – العدد الرابع 2021.

9-سيد، عبد الفتاح،2020، نموذج محاسبي مقترح لقياس أثر جودة الأصول على الربحية: دراسة تطبيقية، مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية، العدد الثالث سبتمبر 0202 المجلد الرابع.

10- صفاء عبد الله معطي، ومحمد أحمد سالم بلحويصل. (يونيو، 2019). استخدام تحليل بيانات البانل في نمذجة علاقة تقلبات متغيرات التجارة الخارجية بالنمو الاقتصادي في اليمن للفترة (2006-2013). مجلة الريان للعلوم الإنسانية والتطبيقية، 2(1).

11- صلاح وبن محمود، أشرف وعبد الدائم محمود، 2018، أثر كفاءة وجودة الأصول على ربحية المصارف التجارية الليبية خلال الفترة 2012-2017،**JCES_Volume 10_Issue** العدد الثانى الجزء الأول، ص**560-531** .

12- محمود، خالد أحمد علي، 2019، فن إدارة المخاطر في البنوك وسوق المال، دار الفكر الجامعي، مصر، الإسكندرية، ص41.

المراجع الأجنبية:

1- Aburime, Toni, Determinants of Bank Profitability: Company-Level Evidence from Nigeria (March 16, 2008). Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=1106825 or http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.1106825.

2- Beck, T., Demirgüç-Kunt, A., & Merrouche, O. (2013). Islamic vs. conventional banking: Business model, efficiency and stability. Journal of Banking & Finance, 37(2), 433-447.

3- Bhattarai, Y. R. (2016). Effect of Non-Performing Loan on the Profitability of Commercial Banks in Nepal. The International Journal of Business & Management, 4(6), 435-442.

4- Cruz, R.G. (2018). Matrix of Correlation Between Study Variables. Journal of Statistical Analysis, 98.

5- Darma.R. N, Hama. Al,2022, Analysis of Capital, Asset Quality, Profitability and Liquidity Towards Profitability in Banking Companies in Indonesia Stock Exchange, Mantik Journal, 6 (1) (2022) 875-882.

6- Gambs, C.M. (1977) "Bank Failures – An Historical Perspective". Federal Reserve Bank of Kansas City Monthly Review, June, pp. 10-20.

7- Ikpesu. F, Oke. B.O.,2022, Capital Adequacy, Asset Quality and Banking Sector Performance, ACTA universitatis danubius Vol 18, no 3.

8- Kadioglu. E, Telceken. N, Ocal. N,2017, Effect of the Asset Quality on the Bank Profitability, International Journal of Economics and Finance; Vol. 9, No. 7.

9- Keshar J. Baral,2005, Health Check-up of Commercial Banks in the Framework of CAMEL: A Case Study of Joint Venture Banks in Nepal, Journal of Nepalese Business Studies Vol.2(1) 2005 pp.41-55.

10- Mamman, H. and Oluyemi, S.A. (1994) "Bank Management Issues and Restoring the Health of Nigerian Banks through Improving the Quality of Management / Employees". NDIC Quarterly, 4 (4), pp. 56-70.

11- Mehta. A, Bhavani. G, 2017, What Determines Banks' Profitability? Evidence from Emerging Markets—the Case of the UAE Banking Sector, Accounting and Finance Research Vol. 6, No. 1.

12- Mnyampanda.A. M., Chindengwike. J.,2021, Relationship between Asset Quality and Financial Performance of Commercial Banks Before and After Shifting Capital City Located to Dodoma Region، Tanzania, International Journal of Multidisciplinary Research and Explorer (IJMRE) October-2021.

13- Montinola, G. and Moreno, R. (2001) "The Political Economy of Foreign Bank Entry and Its Impact: Theory and a Case Study". Pacific Basin Working Paper Series Center for Pacific Basin Monetary and Economic Studies, Economic Research Department, Federal Reserve Bank of San Francisco, PB01-11. Retrieved on January 2, 2005 from http://www.ideas.repec.org/p/fip/fedfpb/01-11.html.

14- Morsman, E. (2003), Commercial Loan Portfolio Management. Robert Morris Associates, Philadelphia.

15- Nugroho, L., Utami, W., Doktorlina, C. M., Soekapdjo, S., & Husnadi, T. C. (2017). Islamic banking capital challenges to increase business expansion (Indonesia cases). International Journal of Commerce and Finance, 3(2),

16- Raissi. N (2015). The Internal Determinants of Islamic Finance Performance: Panel Evidence of Islamic Versus Conventional Banks in the GCC Region, International Journal of Managerial Studies and Research, 3(10): 24-35.

17- Sukmaningrum. Puji.S.,Pirzada. K.; Rusmita, S. A; Hasib. F. F.; Widiastuti.T. & Hendratmi. A, (2020). Determinants of Islamic Bank Profitability: Evidence from Indonesia, GATR Journal of Finance and Banking Review, 5 (1): 1-13

18- Velliscig.G, Floreani. J, Polato M,2023, Capital and asset quality implications for bank resilience and performance in the light of NPLs' regulation: a focus on the Texas ratio, Journal of Banking Regulation (2023) 24:66–88.

19- Wahidudin. A.; Subramanian. U, Kamaluddin, A. M, (2017). Determinants of Profitability a Comparative Analysis of Islamic Banks and Conventional Banks in Asian Countries, Journal of Engineering and Applied Science, 12(5): 1245-1249.